الأمم المتحدة

TD/B/C.I/31

Distr.: General
8 July 2013
Arabic
Original: English

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

مجلس التجارة والتنمية
لجنة التجارة والتنمية
الدورة الخامسة
جنيف، ١٧-٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣

تقرير لجنة التجارة والتنمية عن دورتها الخامسة

المحتويات

الصفحة

أولاً - الاستنتاجات المُتفق عليها ٢
ثانياً - موجز الرئيس ٤
ألف- افتتاح الدورة ٤
باء - تقارير اجتماعات الخبراء ٨
جيم- تأثير التجارة في العمالة والحد من الفقر ١٢
دال - الاتجاهات الرئيسية في النقل الدولي وآثارها على التنمية ١٥
هاء - تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة ١٧
واو - مسائل أخرى ٢١
زاي- اختتام الاجتماع ٢١
ثالثاً - المسائل التنظيمية ٢١
ألف- افتتاح الدورة ٢١
باء - انتخاب أعضاء المكتب ٢١
جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل ٢٢
دال - اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية ٢٣

المرفقات

الأول - مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للجنة التجارة والتنمية ٢٤
الثاني - الحضور ٢٥

(A) GE.13-50996 100913 120913

الرجاء إعادة الاستعمال

أولاً- الاستنتاجات المُتفق عليها[1]

١- تأثير التجارة في العمالة والحد من الفقر

(البند ٤ من جدول الأعمال)

إن لجنة التجارة والتنمية

١- *تُحيط علماً* بتقرير الأونكتاد بشأن تأثير التجارة في العمالة والحد من الفقر؛

٢- *تُسلّم* بأن التجارة عنصر هام من عناصر أي استراتيجية اقتصادية، ومُحرِّك للنمو وخلق فرص العمل والحد من الفقر، وأن العلاقة بين التجارة والعمالة والحد من الفقر علاقة معقّدة. ومن شأن الاندماج في النظام التجاري العالمي أن يُسهم إسهاماً هاماً في تحقيق النمو الاقتصادي والتنمية المستدامة في البلدان النامية شريطة أن يكون مقترناً بسياسات تكميلية، بما في ذلك في مجالات التعليم وبناء المهارات، والاستثمار، والتكنولوجيا والتمويل، في ظل أوضاع تمكينية تشمل توافر الهياكل الأساسية التجارية الداعمة وغير ذلك من العوامل ذات الصلة؛

٣- *تُشدِّد* على أن تأثير الاندماج في الاقتصاد العالمي على العمالة والحد من الفقر يتفاوت فيما بين البلدان والقطاعات. وفي هذا الصدد، ينبغي إجراء دراسات تحليلية بشأن الكيفية التي يمكن بها للتجارة أن تعود بالفائدة على تلك القطاعات الكثيفة العمالة أو التي تتيح للفقراء والنساء والشباب فرص الحصول على دخل؛

٤- *تُشدّد* على أن تنمية القدرة الإنتاجية في مجال إنتاج السلع ذات القيمة المضافة الأعلى في قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات، مقترنةً بانتهاج سياسات مناسبة، بما في ذلك استراتيجية موجَّهة نحو التصدير، تنطوي على إمكانات كبيرة لخلق فرص العمل والحد من الفقر. ومن الضروري في هذا الصدد توافر خدمات منتجين تنافسية وواسعة النطاق، بما في ذلك في القطاع المالي، ولا سيما لصالح المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛

٥- *تُسلِّم* بأهمية وفوائد قطاع الخدمات كمصدر للتجارة والعمالة، وتدعو إلى إجراء تحليل أدق بشأن كيفية تسخير إمكانات هذا القطاع بالكامل لضمان القدرة على المنافسة، فضلاً عن الحد من الفقر، وخلق فرص العمل، وفتح آفاق واسعة أمام روَّاد الأعمال من النساء والشباب؛

٦- *تطلب* إلى الأونكتاد مواصلة دعم البلدان النامية في ما تبذله من جهود لتصميم وتنفيذ استراتيجيات تجارية وإنمائية وطنية شاملة ومتكاملة ومتسقة؛ وإجراء المزيد من الدراسات بالتعاون الوثيق مع منظمة العمل الدولية وغيرها من المنظمات ذات الصلة من أجل

(١) كما اعتُمدت في الجلسة العامة الختامية المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

توضيح العلاقة بين التجارة والعمالة والإدماج الاجتماعي والحد من الفقر؛ ودراسة الاستراتيجيات التي من شأنها أن تُسهم في جعل التجارة مُحركاً لخلق فرص عمل لائقة؛ ودعم البلدان النامية المُعتمدة على السلع الأساسية وصغار المزارعين، خصوصاً في أفريقيا، في صياغة استراتيجيات تنمية وطنية مستدامة وشاملة للجميع، وتعزيز القدرة على التقدم ضمن سلاسل القيمة؛ وتشجع استمرار التعاون في تنفيذ ومتابعة عمله في هذا الصدد.

٢- الاتجاهات الرئيسية في النقل الدولي وآثارها على التنمية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

إن لجنة التجارة والتنمية

١- *تُحيط علماً* بتقرير الأونكتاد بشأن التطورات والاتجاهات الحديثة في مجال النقل البحري الدولي التي تؤثر في تجارة البلدان النامية؛

٢- *تُسلِّم* بالأهمية الكبيرة التي تتسم بها خدمات النقل البحري العالمي بالنسبة للتجارة والقدرة التنافسية التجارية، فضلاً عن ضرورة تحسين إمكانية وصول البلدان النامية إلى هذه الخدمات. ومن الممكن تحسين إمكانية الاستفادة من خدمات النقل البحري العالمي، مع مراعاة التحديات التي تواجهها بعض البلدان النامية، من خلال النهوض بصناعة وخدمات النقل، وتحسين الهياكل الأساسية للنقل، وإرساء أُطر تنظيمية ومؤسسية تمكينية، فضلاً عن اعتماد سياسات واستراتيجيات وطنية شاملة في مجال النقل وتيسير التجارة؛

٣- *تُسلِّم* بأهمية تعزيز القدرات التقنية والمالية للبلدان النامية، بوسائل منها تنفيذ أنشطة وبرامج، لاعتماد وتنفيذ سياسات تنمية مستدامة لنقل البضائع من أجل الحفاظ على القدرة التنافسية التجارية لهذه البلدان ودعمها في المستقبل؛

٤- *تُسلِّم* بضرورة إتاحة إمكانية حصول البلدان النامية على المساعدة التقنية والمالية اللازمة فضلاً عن المساعدة في بناء القدرات في مجال تيسير التجارة، بغية زيادة مشاركة هذه البلدان مشاركة فعالة في النظام التجاري العالمي؛

٥- *تطلب* إلى الأونكتاد أن يواصل التنسيق، حيثما أمكن، مع المنظمات الدولية ذات الصلة في رصد وتحليل وتقييم تطور نُظم النقل الدولي وتيسير التجارة، ومساعدة البلدان النامية في تحسين فهمها ومعالجتها لما ينشأ عن لوجستيات التجارة من تحديات وفرص من أجل الاستفادة من النظام التجاري العالمي؛

٦- *تطلب* إلى الأونكتاد أن يواصل تقديم الدعم إلى البلدان النامية في بناء قدرات مستديمة فيما يتعلق بتحديد وتنفيذ أولوياتها الوطنية واستراتيجياتها الإنمائية واتخاذ إجراءات سياساتية مُحددة في مجالات لوجستيات التجارة، وتيسير التجارة، وأتمتة الجمارك، والهياكل الأساسية والخدمات في مجال النقل؛ وتشجع استمرار التعاون في تنفيذ ومتابعة عمله في هذا الصدد.

ثانياً- موجز الرئيس

ألف- افتتاح الدورة

١- أدلى المتحدثون التالي ذكرهم ببيانات افتتاحية: نائب الأمين العام للأونكتاد؛ وممثل إكوادور باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين؛ وممثل إثيوبيا باسم المجموعة الأفريقية؛ وممثل جمهورية إيران الإسلامية باسم المجموعة الآسيوية؛ وممثل بيرو باسم مجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي؛ وممثل باراغواي باسم البلدان النامية غير الساحلية؛ وممثل الاتحاد الأوروبي. كما أدلى ممثلا الصين والمكسيك ببيانين. وأدلى ببيان أيضاً ممثل الاتحاد الدولي لرابطات متعهدي الشحن. ووُزِّع بيان من قِبل الشبكة العالمية لمصارف التصدير - الاستيراد ومؤسسات تمويل التنمية. كما أدلى ببيان كلٌ من مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، ومدير شعبة التكنولوجيا واللوجستيات.

٢- وأكّد نائب الأمين العام للأونكتاد أن طابع العلاقة بين التجارة والعمالة والحد من الفقر قد أخذ يحظى باهتمام متجدّد على المستوى الدولي لأن البطالة والفقر لا يزالان يمثلان تحديين إنمائيين رئيسيين في العديد من البلدان على الرغم من النمو غير المسبوق الذي شهدته التدفقات التجارية العالمية. ولاحظ أن تجارة السلع العالمية قد سجّلت زيادة هائلة على مدى العقد الماضي لتصل قيمتها إلى ١٨ تريليون دولار أمريكي في عام ٢٠١٢. وأشار إلى أن البلدان النامية قد أسهمت بنسبة متزايدة من هذه التجارة، حيث بلغ حجم التجارة الناشئة من هذه البلدان قرابة نصف حجم التجارة العالمية في عام ٢٠١١. ولكن توسّع التدفقات التجارية لم يؤدِّ دائماً إلى زيادة العمالة أو الحد من الفقر. وساق مثال منطقة جنوب شرق آسيا فلاحظ أن العديد من الوظائف المُستحدثة يمكن أن تُعزى إلى نمو التجارة، ولكن ليس بالضرورة إلى تحرير التجارة.

٣- ثم علّق نائب الأمين العام على الاتجاهات الحديثة في مجال النقل الدولي وآثارها على التنمية فلاحظ، أولاً، تزايد حصة البلدان النامية في مجال النقل البحري في كلٍ من جانب الطلب (كجزء من سلسلة الإمداد العالمية) وجانب العرض (حيث تزايدت مشاركة هذه البلدان في مختلف مجالات صناعة النقل البحري). ونبّه، ثانياً، بالاستناد إلى بيانات مؤشر الأونكتاد لموصولية النقل البحري على خطوط نظامية، من الآثار السلبية التي يمكن أن يُخلّفها تزايد درجة التركّز في صناعة النقل البحري بالنسبة للاقتصادات الأصغر. وأخيراً، شدّد على ضرورة تكييف الهياكل الأساسية للنقل مع التأثير المُحتمل لتغيّر المناخ. وفي سياق موضوع النقل، سلّط الضوء على الدورات التدريبية لمديري الموانئ في البلدان النامية، وهي دورات تُنفذ في إطار برنامج التدريب في مجال التجارة وتركّز على تعزيز كفاءة الموانئ.

٤- وسلّم ممثلو ثلاث مجموعات إقليمية، وممثل مجموعة حكومية دولية، بالإضافة إلى أحد الوفود، بأهمية التجارة كمحرك للنمو والعمالة والحد من الفقر، كما سلّموا بأن العلاقة بين هذه المجالات الثلاثة مُعقّدة. ورأوا أن تحرير التجارة أو انفتاحها لا يكفل بالضرورة، وبحد ذاته، خلق فرص العمل. وشدّد ممثل مجموعة إقليمية أخرى على أن تحرير التجارة يمكن أن يُشكّل شرطاً ضرورياً ولكنه ليس كافياً لتحقيق النمو الاقتصادي. فمن المهم، في هذا الصدد، التمييز بين التجارة وتحرير التجارة. وعلاوة على ذلك، أشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى أن التجارة ليست غاية بحد ذاتها وإنما هي وسيلة لتحقيق أهداف التنمية.

٥- كما أكد ممثلو عدة مجموعات إقليمية، وممثل إحدى المنظمات الدولية، وأحد الوفود، أنه حتى ولو حدث توسّع في الصادرات، فإنه قد لا يُفضي إلى خلق فرص العمل والحد من الفقر. وأُشير إلى أن تأثير الاندماج في الاقتصاد العالمي على العمالة هو تأثير يتفاوت تبعاً لكيفية تأثّر مختلف القطاعات، ومدى المشاركة في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، وأوضاع الوصول والنفاذ إلى الأسواق. وشدّد المتحدثون على أنه ينبغي إيلاء اهتمام خاص لمسألة ما إذا كانت التجارة تعود بالفائدة على القطاعات الكثيفة العمالة أو التي تتيح للفقراء وغيرهم من المجموعات المُهمّشة فرص الحصول على دخل. وشدّد ممثلا مجموعتين إقليميتين على ضرورة تحسين فرص وصول صادرات البلدان النامية إلى الأسواق، والتصدي للحواجز غير التعريفية، وبناء القدرة التنافسية في مجال الأعمال التجارية من أجل تعزيز نمو التجارة لزيادة العمالة والحد من الفقر. وشدَّد المتحدِّثون أيضاً على قضايا الحوكمة الرشيدة، والتركُّز السوقي القوي، والحوار بين القطاع الخاص والدولة، والحماية البيئية، وسياسات الحماية الاجتماعية.

٦- ولاحظ ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أنه رغم اتجاه تفاوتات الدخل فيما بين البلدان إلى الانخفاض، فإن هذه التفاوتات داخل البلدان آخذة في التزايد. ومن أسباب ذلك ارتفاع مستويات البطالة وتقلّص الأجور. وأشار بعض الوفود إلى ضرورة معالجة هذه المشاكل الراسخة الجذور عن طريق إيجاد حلول مستدامة من خلال الحوكمة الاقتصادية والمالية العالمية الرشيدة.

٧- وأشارت وفود إلى أن انتهاج استراتيجية موجّهة نحو التصدير، إلى جانب تنمية القدرة الإنتاجية في مجال إنتاج السلع ذات القيمة المضافة الأعلى في قطاعات الزراعة والصناعة التحويلية والخدمات، يتيح إمكانات أكبر لخلق فرص العمل والحد من الفقر. وأُشير إلى أن الحكومات تحتاج، لتكملة هذه الجهود، إلى زيادة الاستثمار في قطاعات تكميلية مثل التعليم والتدريب وتنمية المهارات. وعندما يرتقي بلد ما سُلم التنمية، يصبح بإمكانه أن يُكيّف درجة تحرير تجارته مع مدى الحاجة إلى بناء قدرته التنافسية والمشاركة في التجارة الدولية.

٨- وشدّد ممثلا مجموعتين إقليميتين على أن الاندماج في النظام التجاري العالمي من خلال التجارة في السلع والخدمات يمكن أن يُفضي إلى تحقيق النمو الاقتصادي في البلدان النامية

عندما يكون مقترناً أيضاً بالاستثمار والتكنولوجيا والتمويل فضلاً عن الهياكل الأساسية التجارية الداعمة، بما في ذلك تيسير التجارة. وأبرز ممثلا مجموعتين إقليميتين أُخريين مساهمة قطاع الخدمات في خلق فرص العمل والحد من الفقر. وأشار أحد الوفود إلى منتدى الخدمات العالمي – قمة بيجين المعقودة في أيار/مايو ٢٠١٣ كمساهمة مفيدة في تسخير المساهمة الإنمائية لقطاع الخدمات. وأعرب وفد آخر عن رأي مفاده أن المضي قُدماً بالعمل المتعلق بإحصاءات الخدمات سيكون مفيداً في المفاوضات التجارية، وفي تصميم السياسات وعملية التنظيم. وأشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية إلى أن تحرير الخدمات لزيادة الصادرات ينبغي أن يُكيّف مع القدرة المناسبة لكل بلد على تنظيم الخدمات، حسبما أظهرته الأزمة المالية الأخيرة. ولاحظ ممثل مجموعة إقليمية أخرى ووفد آخر أن الزراعة تظل تمثل قطاعاً هاماً للعمالة في البلدان النامية، وهو ما دلت عليه، مثلاً، دراسة الأونكتاد المعنونة "Mexico's Agriculture: Perspectives and Outlook" ("التنمية الزراعية في المكسيك: رؤى وآفاق").

٩- ودعا ممثلو عدة مجموعات إقليمية وثلاثة وفود الأونكتاد إلى دعم البلدان النامية في تصميم وتنفيذ استراتيجية تنمية وطنية شاملة ومتكاملة ومتسقة، وإجراء مزيد من الدراسات لتوضيح العلاقة بين التجارة والنمو والعمالة، بالتعاون الوثيق مع منظمات أخرى، ودراسة تلك الاستراتيجيات التي يمكن أن تُعزز تأثير نمو التجارة في خلق فرص العمل، خصوصاً للنساء والشباب والمجموعات المحرومة. ويمكن لهذه الدراسة أن تأخذ في الاعتبار أيضاً العمل المستمر لإعداد جدول الأمم المتحدة الإنمائي وأهداف التنمية المستدامة لما بعد عام ٢٠١٥.

١٠- وسلّم ممثلو عدة مجموعات إقليمية بأهمية النقل البحري في التجارة العالمية ونوهوا بالعمل المفيد المُضطلع به من قِبل الأونكتاد في هذا الصدد (أي منشوره الرئيسي المعنون *"استعراض النقل البحري"*) ودعا ممثل إحدى المجموعات الإقليمية الأمانة إلى دراسة النتائج وكذلك الفرص والتحديات أمام البلدان النامية في مجال النقل البحري.

١١- ولاحظ ممثلو عدة مجموعات إقليمية أهمية إتاحة وصول البلدان النامية إلى التكنولوجيات الجديدة في مجال النقل، خصوصاً تلك التكنولوجيات التي تجعل عمليات النقل "أنظف" وأكثر مراعاة للبيئة. وأعرب ممثل البلدان النامية غير الساحلية عن تقديره للعمل المُضطلع به من قِبل الأونكتاد فيما يتعلق بسياسات النقل، خصوصاً تلك السياسات ذات الصلة بالبلدان غير الساحلية المُندرجة في فئة أقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة.

١٢- وأبرز ممثل إحدى المنظمات الحكومية الدولية الأثر الإيجابي الذي يمكن لإصلاحات تيسير التجارة التي تشمل الأُطر السياساتية والتنظيمية، وتحسين الهياكل الأساسية، أن تُخلّفه على التجارة بفضل تقليص وقت عبور الحدود. وشدّد هذا الممثل أيضاً على أهمية التكامل الإقليمي في تعزيز تأثير هذه الإصلاحات. ووجّه ممثل إحدى المجموعات الإقليمية الاهتمام إلى العائد الكبير للاستثمار الذي تنطوي عليه سياسات تيسير التجارة، حسبما تدل عليه برامج

الأونكتاد لتقديم المساعدة التقنية في مجال إصلاح الجمارك. وأشار إلى أن لبرامج تيسير التجارة تأثيراً إيجابياً عملياً مباشراً على التنمية، بما في ذلك إضفاء الطابع الرسمي على القطاع غير النظامي. ونتيجة لذلك، تصبح الإدارات أكثر كفاءة، وتتزايد الإيرادات الحكومية، وتنخفض تكاليف المعاملات، وتصبح الأوساط التجارية الوطنية أكثر قدرة على المنافسة. كما أشار إلى أن برامج المساعدة التقنية، مثل برنامج النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية، تتسم بأهمية خاصة بالنسبة لبعض البلدان.

١٣- وشدّد أحد المشاركين على أهمية الخدمات اللوجستية والنقل في خلق فرص العمل وزيادة القيمة المضافة.

١٤- وأعرب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية عن تقديره للدورات التدريبية في مجال إدارة الموانئ، المُنفَّذة في إطار برنامج التدريب في مجال التجارة، وساق مثال الدورة التدريبية التي عُقدت في إسبانيا في أيار/مايو. وأعرب ممثل مجموعة إقليمية أخرى عن بالغ تقديره للدورة التدريبية الإقليمية الحادية والعشرين بشأن القضايا الرئيسية المُدرجة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي، المعقودة في المغرب في آب/أغسطس ٢٠١٢. وقال إن هذه الدورة التدريبية الرئيسية التي نظمها الأونكتاد تسدّ فجوة في القدرات التجارية لصالح واضعي السياسات في أفريقيا، وشجع الأمانة على زيادة برامجها في مجال بناء القدرات. وأشار ممثل إحدى المجموعات الإقليمية أيضاً إلى الدورة التدريبية السادسة والعشرين التي عُقدت في كولومبيا لصالح واضعي السياسات في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

١٥- وردّاً على البيانات التي أدلت بها الوفود، أعاد مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، تأكيد الدور الذي تؤديه اللجنة على صعيد الحوار في مجال السياسات العامة، والنظر في تقارير اجتماعات الخبراء، وتعزيز التآزر فيما بين الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد. وفيما يتعلق بخلق فرص العمل والحد من الفقر، أشار إلى المساهمة المتزايدة الأهمية التي يقدمها قطاع الخدمات، خصوصاً في إتاحة فرص جديدة. وقال إن هناك مجالات أخرى من عمل الأونكتاد سيجري بحثها، وهي مجالات يمكن أن تُسهم في تعزيز التجارة وخلق فرص العمل، بما في ذلك لصالح النساء والشباب. وبالإشارة إلى العملية الجارية المتمثلة في تحديد جدول الأعمال الإنمائي لما بعد عام ٢٠١٥، أكّد أن هناك علاقة بين التجارة والتنمية المستدامة، ولكن التجارة وسيلة لتحقيق التنمية وليست غاية بحد ذاتها. وقال إن النظام التجاري الدولي يشهد تغيّرات رئيسية مع تزايد مشاركة البلدان النامية ونمو سلاسل القيمة العالمية. وأوضح أن التعريفات الجمركية لا تزال تُشكّل حواجز هامة ينبغي معالجتها رغم أن أهميتها النسبية قد تراجعت بينما تزايدت أهمية التدابير غير التعريفية.

١٦- كما ذكّرت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات المشاركين بالعلاقة التاريخية التي تربط عمل الأونكتاد بموضوعي النقل الدولي وتيسير التجارة، وبخاصة النقل البحري وأتمتة الجمارك. وشدّدت على الأهمية المتزايدة للعمل الذي يضطلع به الأونكتاد في مجال تيسير

التجارة، خصوصاً في سياق الاتفاق الذي يجري التفاوض بشأنه حالياً في منظمة التجارة العالمية. وأضافت قائلةً إن الأونكتاد ما برح يضطلع بدور طليعي في مواكبة الاتجاهات ذات الصلة، مثل تلك المتعلقة بالنقل المتعدد الوسائط، والنقل بالحاويات، واستخدام التكنولوجيات الجديدة في الإجراءات الجمركية وإجراءات عبور الحدود. وحذّرت من عواقب التباطؤ الاقتصادي على عرض خدمات النقل البحري، كما حذّرت من عواقب ارتفاع التكاليف ذات الصلة بالأمن. كما أبرزت الاهتمام المتزايد الذي يحظى به موضوع النقل المستدام في إطار المناقشات الدولية المتعلقة بالتنمية. وأشارت إلى الردود والتعقيبات الإيجابية الواردة فيما يتعلق بالدورة التدريبية في مجال إدارة الموانئ، المُنظَّمة في إطار برنامج التدريب في مجال التجارة، وهي الدورة التي عُقدت مؤخراً في مرسيليا بفرنسا لصالح عشرة بلدان أفريقية ناطقة بالفرنسية.

باء- تقارير اجتماعات الخبراء

١- تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات

(أ) اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية (البند ٣(أ)‘١’ من جدول الأعمال)

١٧- أحاطت اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية عن أعمال دورته الأولى (TD/B/C.I/MEM.4/3).

١٨- وعَرض رئيس اجتماع الخبراء تقرير الاجتماع، ملاحِظاً أن المداولات التي أجراها الخبراء ركّزت على قطاعات خدمات الهياكل الأساسية. وقد اتفق المشاركون على أن ثمة فجوة في الاستثمار العالمي، وناقشوا مزايا ومساوئ مختلف الخيارات المتاحة لسد هذه الفجوة، بما في ذلك الاستثمار الأجنبي، والشراكات بين القطاعين العام والخاص، وآليات التمويل الابتكاري (مثل سندات المشاريع) وتقاسم الهياكل الأساسية مع نظم التكامل الإقليمي. وقد نوقشت مسألة الفرص والقيود التي تنطوي عليها عملية الخصخصة، وعُرضت عدة معايير للبتّ في ما إذا كان ينبغي الإبقاء على قطاع الهياكل الأساسية ضمن القطاع العام أو خصخصته، وقد أوضحت الأمثلة القطرية المسؤوليات المُلقاة على عاتق الهيئات التنظيمية حيث تحوّلت الدولة عن تقديم الخدمات لتضطلع بمسؤولية تهيئة بيئة تمكينية تتولى فيها جهات فاعلة خاصة توريد الخدمات. ونوقشت استراتيجيات للتعامل مع التحديات التي تنطوي عليها عملية إقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وهذه تشمل وجود أُطر تنظيمية ومؤسسية سليمة تتعلق بإعداد المشاريع وإجراء المفاوضات وعمليات التقييم بهدف الحد من حالات إعادة التفاوض على العقود وإدماج الشروط التنظيمية في العقود نفسها، وإبرام عقود تقوم على أساس الناتج، مثل تلك التي تستخدم معايير قياس الأداء من أجل تحسين إدارة العقود وتنفيذها. وقد أصبح تقييم أداء قطاعات خدمات الهياكل الأساسية إجراءً شائعاً

لتحسين نوعية الخدمات، وتعزيز المساءلة والكفاءة. وكان ثمة اتفاق على أنه لا ينبغي، من حيث المبدأ، التمييز بين تقييم أداء المتعهدين في القطاع الخاص والمتعهدين في القطاع العام. وفيما يتعلق بحفز الابتكار، تم التشديد على وجود علاقة ثنائية الاتجاه بين الابتكار وتطبيق الضوابط التنظيمية. ففي المرافق الخاضعة للتنظيم، قد لا يكون الابتكار أمراً طبيعياً. وأعاد الخبراء تأكيد أهمية تعميم الوصول إلى الخدمات كهدف من أهداف السياسة العامة في مجال تنظيم قطاعات خدمات الهياكل الأساسية التي تؤثر في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية.

١٩- وقال رئيس اجتماع الخبراء إن الاجتماع قد أحرز نجاحاً من حيث تبادل الخبرات وأفضل الممارسات والدروس المستفادة فيما يتعلق بقطاعات خدمات الهياكل الأساسية. وقد دعت الدول الأعضاء الأونكتاد إلى مواصلة تيسير عمليات تبادل الخبرات والدروس المستفادة، وزيادة تكثيف عمله، حسب الاقتضاء، في مجالات جديدة ناشئة عن المداولات فيما يتعلق بقطاعات خدمات الهياكل الأساسية.

(ب) تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية
(البند ٣(أ)'٢' من جدول الأعمال)

٢٠- أحاطت اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية عن أعمال دورته الخامسة (TD/B/C.I/MEM.2/23).

٢١- وعَرض رئيس اجتماع الخبراء تقرير الاجتماع.

٢٢- وردّاً على ما ورد في عرض التقرير، شدّد ممثل إحدى المجموعات الإقليمية وأحد الوفود على أهمية إضافة القيمة والسياسات الرامية إلى مساعدة البلدان النامية المُعتمِدة على السلع الأساسية في ارتقاء سلسلة قيم السلع الأساسية. وأُشير إلى أنه ينبغي للبلدان النامية المُعتمِدة على السلع الأساسية أن تُحدد استراتيجيات وسياسات واضحة وأن تُهيئ بيئة تمكينية لتعزيز القدرة على إضافة القيمة، وبخاصة التركيز على برامج التعليم والتدريب، وإمدادات الطاقة، وتطوير الهياكل الأساسية.

٢٣- كما أعرب ممثل المجموعة الإقليمية والوفد عن شواغلهما إزاء عدم استدامة التمويل المتاح للمنتدى العالمي للسلع الأساسية. وأكد ممثل المجموعة الإقليمية ووفد آخر أن المنتدى يمثل، بالنسبة للبلدان النامية، منبراً فريداً يشارك فيه العديد من الجهات صاحبة المصلحة، وبخاصة لبحث قضايا التنمية. وحث ممثل المجموعة الإقليمية أمانة الأونكتاد على مواصلة تعبئة الأموال لصالح المنتدى العالمي للسلع الأساسية لعام ٢٠١٤ ودعا إلى تقديم دعم مالي من قِبل الشركاء الإنمائيين.

(ج) تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي
(البند ٣(أ)'٣' من جدول الأعمال)

٢٤- أحاطت اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي عن أعمال دورته الأولى (TD/B/C.I/MEM.6/3).

٢٥- وعَرض نائب رئيس - مقرر اجتماع الخبراء تقرير الاجتماع. وبحث اجتماع الخبراء دور مختلف مبادرات الشراكة وآليات التعاون في دعم تطوير الهياكل الأساسية لتعزيز التكامل الاقتصادي فيما بين البلدان النامية، وحدّد العوامل الرئيسية التي تكمن خلف التجارب الناجحة، كما حدّد القيود الحرجة التي لا تزال بلدان نامية عديدة تواجهها.

٢٦- ووثّقت الدورة الأولى لاجتماع الخبراء الفجوات الكبيرة القائمة في مختلف بلدان الجنوب فيما يتعلق بالهياكل الأساسية والتمويل، فضلاً عن الحاجة إلى تحقيق زيادة كبيرة في الاستثمار للتخفيف من حدة القيود التي تعوّق النمو.

٢٧- ومن الآليات التي بُحثت ما يتمثل في الشراكات بين القطاعين العام والخاص من أجل توفير خدمات الهياكل الأساسية، خصوصاً في قطاعات الطاقة، والاتصالات والنقل، والمياه. ورغم أنه من المتوقع، نظرياً، أن تؤدي تلك الشراكات إلى توليد ديناميات تآزرية من خلال الاعتماد على مواطِن القوة التي يتمتع بها كل شريك من أجل توفير الخدمات العامة على نحو فعال وبكلفة أقل مقارنة بما يمكن للقطاع العام وحده أن يوفّره، فإن الأدلة تشير إلى أن ذلك ليس صحيحاً بالضرورة. فالشراكات بين القطاعين العام والخاص قد واجهت مشاكل واعترتها قيود. ويجب على البلدان النامية أن تُعزز قدراتها التنظيمية وكذلك التقنية إذا ما أرادت أن تعتمد هذا الخيار التمويلي.

٢٨- وقد أدت قيود مختلف آليات تمويل تطوير الهياكل الأساسية في البلدان النامية إلى تحويل محور التركيز مرة أخرى نحو مصارف التنمية الإقليمية، بما فيها تلك المصارف التي ينطوي عملها على بُعد قوي من أبعاد التعاون بين الجنوب والجنوب. ومن الآليات الأخرى التي بُحثت ما يتمثل في اضطلاع هذه المؤسسات بدور توفير التمويل المباشر للهياكل الأساسية وأدوات التمويل التي تنطوي على تقاسم المخاطر على نحو أفضل بين المُقرضين والمُقترضين.

٢٩- وأخيراً، بُحث الدور الذي يمكن لتطوير الهياكل الأساسية أن يؤديه في تيسير التجارة والاستثمار الأجنبي، فضلاً عن موضوع تيسير التجارة نفسه الذي يشمل طائفة أوسع بكثير من الأنشطة والترتيبات التي يمكن تدعيمها عن طريق اتخاذ إجراءات سياساتية محلية ومن خلال المساعدة المالية والتقنية الدولية. كما اعتُبرت الدرجة المناسبة للحيز السياساتي المتاح أمراً ضرورياً لجعل أي اتفاق لتيسير التجارة اتفاقاً موجّهاً نحو التنمية.

(د) تقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة والمستدامة

(البند ٣(أ)'٤' من جدول الأعمال)

٣٠- أحاطت اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة والمستدامة عن أعمال دورته الأولى (TD/B/C.I/MEM.5/3).

٣١- عَرض نائب رئيس - مقرر اجتماع الخبراء موجزاً لتقرير اجتماع الخبراء عن أعمال دورته الأولى. وشملت القضايا المثارة حالة التباطؤ الاقتصادي الحالي في العالم المتقدم، فضلاً عن الآثار المُحتملة لهذا التباطؤ على صادرات البلدان النامية، خصوصاً تلك البلدان التي تعتمد على استراتيجيات تنمية تقودها الصادرات. وبالإضافة إلى ذلك، أُشير إلى القضايا المتعلقة بعدم استقرار النظام المالي وذلك في ضوء ترابط النظام المالي العالمي، خصوصاً فيما يتعلق بتقلّب التدفقات الرأسمالية.

٣٢- وأُولي اهتمام أيضاً للدور الذي يمكن لقاعدة بيانات إحصاءات الأونكتاد أن تؤديه في قياس آثار الصدمات الخارجية واعتماد استراتيجيات إنمائية مناسبة.

٢- تقرير اجتماع الخبراء بشأن مساهمة السياحة في التنمية المستدامة

(البند ٣(ب) من جدول الأعمال)

٣٣- أحاطت اللجنة علماً بتقرير اجتماع الخبراء بشأن مساهمة السياحة في التنمية المستدامة (TD/B/C.I/EM.5/3)، الذي عَرضه رئيس اجتماع الخبراء.

٣٤- وشدّد رئيس اجتماع الخبراء على أنه بالنظر إلى ما تتسم به السياحة المستدامة من طابع متعدد الأوجه، فقد بحث الخبراء والمشاركون في الاجتماع طائفة واسعة من القضايا، بما في ذلك السياحة المستدامة، والسياسة العامة للنهوض بالسياحة، والسياحة والتنمية الاقتصادية، والعمالة والحد من الفقر، والسياحة وارتباطها بالبيئة وتغيّر المناخ، والتراث الطبيعي والثقافي، والاستراتيجيات الإقليمية، وإحصاءات السياحة والجهود المتعددة الأطراف للنهوض بالسياحة المستدامة.

٣٥- وضمّ اجتماع الخبراء أكثر من ٩٠ مشاركاً من الخبراء وممارسي المهنة والمندوبين، وعُقد الاجتماع في إطار تفاعلي مما أفضى إلى إجراء تبادل مفيد وحيوي للأفكار والآراء والخبرات.

٣٦- وأعرب رئيس اجتماع الخبراء عن سروره لأن الأونكتاد استطاع أن يتولى تمويل مشاركة ثلاثة خبراء من بلدان نامية. إلا أنه كان يود لو توفّر قدر إضافي من التمويل لتغطية تكاليف مشاركة المزيد من الخبراء وذلك بالنظر إلى الاهتمام بالموضوع المطروح وما يتسم به من أهمية.

٣٧- وردّاً على ذلك، أبدى ممثلا مجموعتين إقليميتين في اللجنة تأييدهما لهذه الملاحظة فشدّدا على أهمية تمكين واضعي السياسات من المشاركة في اجتماعات الخبراء من أجل تقاسم الآراء والاستفادة من خبرات كُل منهم.

جيم- تأثير التجارة في العمالة والحد من الفقر

(البند ٤ من جدول الأعمال)

٣٨- عَرض مدير شعبة الأونكتاد المعنية بالتجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية، المذكرة التي أعدتها الأمانة حول هذا الموضوع (TD/B/C.I/29). وقال إن التجارة تتيح فرصاً للبلدان النامية لاستحداث وظائف جديدة، ولكن تحرير التجارة لا يُفضي تلقائياً إلى خلق فرص العمل والحد من الفقر. بل إن الأمر يحتاج أيضاً إلى اعتماد سياسات تكميلية، بما في ذلك أُطر تنظيمية ومؤسسية مكيّفة مع الظروف المحلية، وتنمية المهارات، بما في ذلك لصالح النساء، وتوافر الهياكل الأساسية وتنمية القدرات الإنتاجية. وأشار إلى أن تأثير تجارة الخدمات على العمالة كان موضوع قدر أقل من البحوث على الرغم مما تتسم به الخدمات من أهمية كبيرة ومتزايدة بالنسبة للعمالة والقدرة التنافسية للقطاعات الأخرى. وتمثل تجارة الخدمات مجالاً واعداً بالنسبة لخلق فرص عمل لائقة في البلدان النامية، بما في ذلك فرص العمل للنساء.

٣٩- ثم قدّم أربعة أعضاء آخرين في حلقة النقاش - ينتمون إلى وفد واحد وثلاث منظمات دولية - عروضاً بشأن تأثير التجارة في العمالة والحد من الفقر، وتلت ذلك مناقشات حول هذا الموضوع. وشدّد جميع أعضاء حلقة النقاش على وجود وفرة من الأدلة التي تؤكد أن التجارة يمكن أن تُعزز النمو والتنمية في البلدان النامية. إلا أن العلاقة بين التجارة والنمو، من جهة، والعمالة والحد من الفقر من جهة ثانية، ليست تلقائية، بل هي علاقة معقّدة تنطوي على تفاصيل دقيقة، وهي لا تتوقف على تحرير التجارة وغير ذلك من سياسات "انفتاح" التجارة فحسب، بل أيضاً على مجموعة من العوامل الأخرى مثل الاستثمار في التعليم وبناء المهارات، والهياكل الأساسية المادية الحديثة، وانتهاج سياسات فعالة في مجال سوق العمل، فضلاً عن توافر هياكل أساسية تجارية تكميلية. وأشار أحد أعضاء حلقة النقاش إلى أهمية إصلاحات الأسواق المحلية مثل الإصلاحات في القطاع المالي وقطاع الاتصالات، بينما أشار خبير آخر إلى أهمية انتهاج سياسات اقتصادية كلية مناسبة، بما في ذلك سياسات تتعلق بأسعار الصرف. ورأى خبير آخر أن عملية الخصخصة لا تُفضي دائماً إلى إتاحة فرص عمل أفضل.

٤٠- وأشار بعض المندوبين إلى أن تأثير الاندماج في الاقتصاد العالمي على العمالة والحدِّ من الفقر يتفاوت فيما بين البلدان والقطاعات، وبالتالي ينبغي إجراء دراسات تحليلية للكيفية

التي يمكن بها للتجارة أن تعود بالفائدة على تلك القطاعات الكثيفة العمالة أو التي تتيح للفقراء والنساء والشباب فرصاً للحصول على دخل.

٤١- كما سلّم معظم أعضاء حلقة النقاش بأن خدمات المنتجين التنافسية والواسعة النطاق تمثل عاملاً أساسياً في بناء القدرات التصديرية في قطاعي الزراعة والصناعة بل وحتى في قطاع الخدمات. وساق عضوان في حلقة النقاش مثال خدمات الطاقة باعتبارها خدمات بالغة الأهمية في مجال الصناعة التحويلية. وأشار معظم أعضاء حلقة النقاش إلى أن الواردات تتسم بنفس القدر من الأهمية التي تتسم بها الصادرات لأن المنتجات الوسيطة المستوردة وذات النوعية العالية تُعزز القدرة التنافسية. وقال عدة أعضاء في حلقة النقاش إن التقدُّم على امتداد سلسلة القيمة العالمية في أي قطاع من القطاعات يتطلب وجود قطاعات خدمات تتميز بالكفاءة.

٤٢- ولاحظ عدة أعضاء في حلقة النقاش أن الانفتاح التجاري قد نجح في تحقيق النمو وخلق فرص العمل في بعض البلدان التي توفّرت فيها العناصر اللازمة ولكنه لم ينجح في بلدان أخرى لم تتوفر فيها تلك العناصر. وقال بعض أعضاء حلقة النقاش إن التجارب الإنمائية الحديثة الناجحة لم تكن مجرد تجارب بسيطة تتعلق بتحرير التجارة بل شملت أيضاً انتهاج استراتيجيات أكثر تعقيداً بكثير. وأشار معظم أعضاء حلقة النقاش إلى أنه ليس من الممكن تقديم "وصفات" سياساتية بسيطة وعامة ولا لُبس فيها يمكن لواضعي السياسات في البلدان النامية الاسترشاد بها لمعرفة ما إذا كانت زيادة تحرير التجارة تؤدي إلى خلق فرص عمل جديدة وإضافية. واتفق جميع أعضاء حلقة النقاش على أنه ليس هناك أي نهج يصلح لجميع الحالات. وقال البعض منهم إنه كلما كان البلد أفقر قل احتمال استفادته من تحرير التجارة بحد ذاته ذلك لأن قدراته الإجمالية على المستوى المؤسسي ومستوى الهياكل الأساسية والطاقة الإنتاجية، إضافة إلى موارد رأسماله البشري، تكون متخلفة إلى حد يتعذر عليها معه أن تكون قادرة على المنافسة على المستوى الدولي. إلا أن أحد أعضاء فريق النقاش أشار إلى أن زيادة الحواجز التجارية عملية مُكلفة بالنسبة لجميع الاقتصادات وبالتالي ينبغي تفادي الترعة الحمائية. وبُحثت مسألة التحديات التي تواجه البلدان المُعتمدة على السلع الأساسية ومسألة تدني مستوى كثافة العمل في استخراج المعادن. ورغم المناقشة الهامة التي تناولت مسألة النمو الذي لا يوفر فرص عمل في أفريقيا، أشار مندوبان إلى أن تقدماً قد أُحرز في عدة أنحاء من أفريقيا في مجال العمالة والحد من الفقر.

٤٣- ودعا بعض أعضاء حلقة النقاش وعدة مندوبين إلى إجراء المزيد من الدراسات التحليلية لبلدان مُحددة وتقديم المزيد من الدعم لها من قِبل جهات منها الأونكتاد. ومن المساهمات المفيدة التي أُشير إليها دراسات استعراض سياسات الخدمات والدراسات التحليلية للسياسات التجارية. ودعا بعض أعضاء حلقة النقاش إلى توفير البيانات الضرورية ومواصلة بذل الجهود لجمع البيانات في البلدان النامية، بما في ذلك البيانات المتصلة بقطاع الخدمات، وأشاروا إلى اقتراح مشروع مُقدّم من الأونكتاد بشأن إحصاءات التجارة المتعلقة ببيانات

الخدمات. وأشار بعض أعضاء حلقة النقاش أيضاً إلى التعاون بين منظمة العمل الدولية والأونكتاد وكذلك إلى المبادرة التعاونية الدولية بشأن التجارة والعمالة كمثالين إيجابيين على التنسيق والتعاون في مجال تحليل العلاقة بين التجارة والعمالة.

٤٤- وأشار مندوب ومشارك آخر إلى الدور الهام الذي تؤديه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم في خلق فرص العمل، ولا سيما في قطاع الخدمات. ففي أوزبكستان، مثلاً، استُحدثت ٥ ملايين وظيفة في الفترة بين عام ٢٠٠٥ وعام ٢٠١١، بلغت حصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم منها ٦٠ في المائة. وفي قطاع النقل والخدمات اللوجستية، تتألف الشركات العاملة على المستوى العالمي، في معظمها، من مؤسسات صغيرة ومتوسطة بل ومتناهية الصغر.

٤٥- واتفق جميع أعضاء حلقة النقاش على أن قطاع الخدمات ينطوي على إمكانات كبيرة لخلق فرص العمل في البلدان النامية، ولا سيما لصالح النساء والعمال ذوي المهارات العالية. وأشار بعض أعضاء حلقة النقاش إلى أن الأجور في الشركات المتعددة الجنسيات والصناعات التصديرية أعلى عموماً مما هي عليه في الشركات المحلية. إلا أن عضواً آخر من أعضاء حلقة النقاش حذّر من أن قطاع التصدير يجتذب أحياناً بعض العاملين كالمهندسين والأطباء لأداء وظائف بسيطة في قطاع الخدمات، مما يحرمهم من المساهمة في تنمية مجتمعاتهم مساهمة أكمل.

٤٦- وشدّد عدة أعضاء في حلقة النقاش على أهمية نظم الضمان الاجتماعي والتدابير التي تكفل تحقيق فوائد من التجارة لصالح مجموعات كبيرة من السكان في المناطق كافة. وبالنظر إلى أن التجارة يمكن أن تُسهم في تزايد حدة عدم المساواة، يصبح من الأهمية بمكان اعتماد برامج مُحددة للحد من الفقر وتحقيق التنمية في مختلف المناطق. وساق هؤلاء الخبراء أمثلة تتعلق ببرامج مُحددة، كالبرامج المُنفّذة في المكسيك مثلاً.

٤٧- واتفق المشاركون في المناقشات على وجهة نظر مفادها أن وضع برامج لإصلاح السياسات من أجل خلق فرص العمل يمثل عملية متكررة ومستمرة وليس عملية تُنجز مرة واحدة. إلا أن من شأن إدماج مبادئ التنمية المستدامة في صُلب المفاوضات التجارية وعملية صنع السياسات أن يساعد في توجيه الإصلاحات الوطنية والمساعدة في بناء القدرات في البلدان النامية نحو أوضاع الانفتاح التجاري، مما يوفر مستويات دخل أعلى إضافة إلى خلق المزيد من فرص العمل. وفي الوقت نفسه، رأى أحد المندوبين أن للتعاون الدولي أهمية بالغة لضمان قدرة صادرات البلدان النامية على الدخول إلى أسواق البلدان المتقدمة؛ فإمكانية الوصول إلى الأسواق التي تتيحها نظرياً الاتفاقات التجارية ليست كافية. ولذلك فإنه من أجل ضمان أن تؤدي إتاحة إمكانية الوصول إلى الأسواق إلى دخولها فعلياً، فسيتعين أن تُخفّض إلى حد كبير الحواجز غير التعريفية أمام التجارة.

٤٨- وطلب عدة مندوبين إلى الأونكتاد تقديم الدعم إلى البلدان النامية في وضع وتنفيذ استراتيجيات تنمية وطنية شاملة ومتكاملة ومتسقة؛ وإجراء المزيد من الدراسات لتوضيح العلاقة فيما بين التجارة والعمالة والحد من الفقر، بالتعاون الوثيق مع منظمات أخرى؛ ودراسة تلك الاستراتيجيات والقطاعات التي يمكن أن تُعزز تأثير التجارة في العمالة وتحسين شروط العمل.

دال- الاتجاهات الرئيسية في النقل الدولي وآثارها على التنمية

(البند ٥ من جدول الأعمال)

٤٩- عَرض رئيس فرع لوجستيات التجارة، التابع لشعبة الأونكتاد المعنية بالتكنولوجيا واللوجستيات، المذكرة التي أعدتها الأمانة حول هذا الموضوع (TD/B/C.I/30) لتيسير مناقشات اللجنة. وضمت حلقة النقاش ستة أعضاء آخرين من موظفي فرع لوجستيات التجارة مُكلفين بالعمل المتعلق بالدارسة التي سيصدرها الأونكتاد قريباً تحت عنوان *استعراض النقل البحري*، وقدّم هؤلاء أيضاً عروضاً مواضيعية تلتها مناقشات.

٥٠- وقد أظهرت تحليلات الأونكتاد أن أحد العوامل الرئيسية التي تكمن خلف اتجاه الطلب على خدمات النقل البحري يتمثل في النمو الذي شهدته السلع والأجزاء والمكونات المُصنّعة كجزء من تدويل عمليات الإنتاج وصعود الطبقة المتوسطة في العديد من البلدان النامية، خصوصاً في آسيا، التي تشهد تطوراً في احتياجاتها الاستهلاكية التي أصبحت أكثر تعقيداً. ولذلك فإن هذه المنطقة أخذت تستورد قدراً أكبر من السلع التامة الصنع. وبالإضافة إلى مسألة تزايد أعمال القرصنة في مناطق عديدة في شتى أنحاء العالم، ناقش أعضاء حلقة النقاش ومندوبان آخران مستقبل فتح طرق بديلة جديدة للنقل البحري، وهي مسألة اعتُبرت مهمة لإجراء دراسة أكثر تعمّقاً لتقييم تأثير ذلك في الطلب العالمي على خدمات النقل البحري.

٥١- وبالنظر إلى جانب العرض في مجال النقل البحري، أظهرت البيانات الشاملة التي جمعها الأونكتاد حدوث تطور هام في أدوار البلدان النامية والبلدان المتقدمة في السنوات العشرين الماضية. وقد تمثّل أهم تغيّر حدث في هذا الصدد في أن البلدان النامية أخذت تكتسب على نحو متزايد أدواراً أبرز تكاد تشمل جميع المجالات الرئيسية لسلسلة العرض في مجال النقل البحري. وأثار مندوبان آخران مسألة مراعاة أهمية النقل بالحاويات في التجارة العالمية وتقييم مدى مشاركة بلدان النقل البحري في السوق العالمية. وأشارت الأمانة، في هذا السياق، إلى منشورها الصادر حديثاً تحت عنوان مؤشر موصولية النقل البحري على خطوط نظامية، ٢٠١٣[(٢)]، الذي صدر بمناسبة مرور عشر سنوات على استحداث هذا المؤشر، وعَرضت بإسهاب ما تضطلع به من عمل في معالجة قضايا النقل، ولا سيما أهمية هذا العمل

(٢) http://unctad.org/lsci.

في تقييم أداء الموانئ كجزء من قرارات الاستثمار لتوسيع الموانئ وتحسينها. وفيما يتعلق بالنقل العابر، قدّمت الأمانة نسخاً غير نهائية من تقرير الأونكتاد المعنون *الطريق إلى المحيط* (UNCTAD/DTL/TLB/2012/1) الذي يتضمن استعراضات شاملة للدراسات المتعلقة بموانئ النقل العابر والبلدان غير الساحلية المُندرجة في فئة أقل البلدان نمواً.

٥٢- ولاحظ بعض المندوبين وأعضاء حلقة النقاش أن التغيّرات التي طرأت على القوانين واللوائح التنظيمية والتي تؤثر في النقل البحري، وما تحقّق من تقدم في المفاوضات المتعددة الأطراف بشأن تيسير التجارة، إضافة إلى آخر التطورات في النهوض بقطاع النقل المستدام للبضائع وتمويله، تشير إلى تهيئة بيئة تمكينية لتجارة النقل البحري مستقبلاً. وإضافة إلى ذلك، فإن بدء سريان المرفقين الخامس والسادس من الاتفاقية الدولية لمنع التلوث الناشئ عن السفن، واقتراب موعد بدء سريان بعض الصكوك القانونية، مثل اتفاقية العمل البحري لعام ٢٠٠٦، واتفاقية عام ١٩٩٦ بشأن تحديد المسؤولية عن المطالبات البحرية، واتفاقية أثينا لعام ٢٠٠٢ بشأن نقل المسافرين وأمتعتهم بحراً، يدل على ضرورة استعداد البلدان لاستيفاء معايير جديدة في الوقت المناسب.

٥٣- وعلى الرغم من النقاش المستمر، والترتيبات المؤسسية والمعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، فإن التدابير الحالية المُدرجة في مشروع النص المتعلق بتيسير التجارة، وعددها ٤٢ تدبيراً، قد جُمعت وتم التفاوض بشأنها وأصبحت تشكّل الأساس للمساعدة التي يقدمها الأونكتاد إلى البلدان في خططها التنفيذية المتعلقة بتيسير التجارة. وفي وقت إعداد هذا التقرير، كانت الأنشطة المُضطلع بها في ٢٦ بلداً قد أُنجزت بينما كان من المتوخى استهلال الأنشطة المتعلقة بثلاثة بلدان أخرى في عام ٢٠١٣ بتمويل إضافي من السويد. وقد ساعدت هذه العملية الأونكتاد في تحديد مجالات عدم الامتثال الرئيسية، ونطاق المتطلبات من حيث الوقت والتكاليف، والاحتياجات للمساعدة التقنية وبناء القدرات لصالح البلدان النامية، وبخاصة أقل البلدان نمواً.

٥٤- ولاحظ وفدان أن الاستدامة في مجال نقل البضائع تتطلب توفّر القدرة على إنشاء نظم نقل تتميز بالكفاءة في استخدام الوقود وبالفعالية من حيث الكلفة، كما تكون مأمونة ومراعية للبيئة وقادرة على التكيف مع تغيّر المناخ. ولتحقيق هذه الغاية، تحتاج البلدان إلى النظر في اعتماد نهج متكامل لتجنّب عمليات نقل البضائع التي تفتقر إلى الكفاءة، والتحوّل نحو أساليب نقل "أنظف"، واستخدام أنواع وقود نظيفة، وتكنولوجيات نظيفة، وما إلى ذلك؛ وتحسين الهياكل الأساسية للنقل وعملياته ونُظمه اللوجستية، فضلاً عن تحسين مستويات السلامة والكفاءة. ويمكن للقطاع العام (بوصفه موفِّراً للاستثمارات، ومشاركاً في تحمّل المخاطر/وضامناً أو ميسِّراً)، وللقطاع الخاص، من خلال ترتيبات الشراكة بين القطاعين العام والخاص، أن يؤديا أدواراً مهمةً في ضمان توفير التمويل اللازم، كما يمكن في الوقت نفسه لأدوات التمويل المتعلقة بتغير المناخ أن تُستخدم كأدوات فعالة تساعد في النهوض بقطاع النقل المستدام للبضائع بعدة طرق.

هاء- تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

(البند ٦ من جدول الأعمال)

٥٥- قدّمت الأمانة، في إطار هذا البند من جدول الأعمال، ثلاثة عروض فيما يتعلق بالتقدم المُحرز في تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة منذ الدورة الرابعة للجنة التجارة والتنمية، حسبما بيّنته شعبة التكنولوجيا واللوجستيات، والوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية، وشعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات، والسلع الأساسية.

٥٦- وتحدَّثت مديرة شعبة الأونكتاد المعنية بالتكنولوجيا واللوجستيات عن التقدم المحرز فيما يتعلق بالنقل وتيسير التجارة وأنشطة بناء القدرات المشتركة بين الشُعب (TD/B/C.I/CRP.4)، وأشارت إلى تقرير أنشطة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات لعام ٢٠١٢ (UNCTAD/DTL/2013/1). وأعربت عن شكرها للجهات المانحة والوكالات الداعمة لما قدمته من دعم للأنشطة التقنية المُضطلع بها في هذا المجال.

٥٧- وقدّمت المديرة عرضاً لهذا الموضوع فبدأت بشرح الأهمية الاستراتيجية التي يتسم بها نهج الإدارة القائمة على النتائج في شعبتها، والجهود المبذولة في فترة السنتين الحالية، وهي جهود أفضت إلى تحسين نظم الرصد. وأضافت قائلة إنه قد تم الاتفاق على هذه الجهود بصورة شاملة وتوافقية، مما أدى إلى تعزيز ثقافة الإدارة القائمة على النتائج في شُعبة التكنولوجيا واللوجستيات.

٥٨- وفي مجال النقل وتيسير التجارة، تلقت الشُعبة تعليقات وتعقيبات إيجابية جداً على ما أجرته من بحوث ودراسات تحليلية من بينها *استعراض النقل البحري* الذي يُعد منشوراً رئيسياً من منشورات الأونكتاد، إضافة إلى عدة دراسات تتناول مواضيع محددة. وقالت إن الرسالة الإخبارية في مجال النقل *(Transport Newsletter)* التي يحصل عليها قرابة ٤ ٠٠٠ قارئ هي منشور مرن يساعد في التعريف بعمل الأونكتاد. وأشارت إلى أن مؤشر موصولية النقل البحري على خطوط نظامية، وهو المؤشر الذي استحدثه فرع لوجستيات التجارة التابع للشعبة، قد أصبح مرجعاً تستخدمه منظمات أخرى.

٥٩- وفي مجال بناء توافق الآراء، أوضحت المديرة الدور الذي اضطلع به الأونكتاد خلال الاجتماع الرابع لوزراء التجارة في البلدان النامية غير الساحلية الذي عُقد في ألماتي بكازاخستان، فضلاً عن مشاركة الأونكتاد في اجتماعات أخرى، بما في ذلك اجتماعات أفرقة الخبراء بشأن قضايا شبكات النقل الدولي المتصلة بتغيّر المناخ.

٦٠- وفيما يتعلق بالركن الأخير من أركان عمل الأونكتاد، أي المساعدة التقنية، أشارت المديرة إلى بعض المشاريع الجاري تنفيذها. وقالت إنه يجري إيلاء اهتمام خاص للدعم الذي

يقدمه الأونكتاد لصالح ٢٤ بلداً من أجل وضع خطط تنفيذية في مجال تيسير التجارة. وفي مجال النقل، سلّطت المديرة الضوء على المساعدة المقدمة إلى باكستان ودولة فلسطين.

٦١- وقالت إن النظام الآلي لتجهيز البيانات الجمركية الذي يجري في إطاره تنفيذ أكثر من ٥٥ مشروعاً هو أكبر برنامج من برامج الأونكتاد في مجال المساعدة التقنية. وأشارت إلى أن هذا البرنامج ينطوي على فوائد هامة من حيث إشاعة ثقافة إدارية تقوم على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتسيير عمل الحكومة الإلكترونية بالإضافة إلى أمور أخرى منها، مثلاً، تحسين تحصيل الإيرادات وخفض أوقات وتكاليف المعاملات.

٦٢- وتابعت قائلة إنه لدى الاضطلاع مستقبلاً بالعمل المتعلق بالنقل وتيسير التجارة، سيجري التركيز بصفة خاصة على ما تواجهه البلدان غير الساحلية المندرجة في فئة أقل البلدان نمواً والدول النامية الجزرية الصغيرة من تحديات في مجال لوجستيات التجارة.

٦٣- وعَرَضت المديرة أيضاً العمل المشترك بين الشُعب في مجال بناء القدرات، وهو عمل أُنجز في إطار برنامجين اثنين أولهما برنامج التدريب في مجال التجارة الذي اشتمل على تدريب ٥٥٠ شخصاً في عام ٢٠١٢. وقالت إن برنامج التدريب في مجال الموانئ الذي يُنفّذ في إطار برنامج التدريب في مجال التجارة لا يزال يُقدم الدعم لمجموعات بلدان ناطقة بثلاث لغات. وثانياً، يجري التشديد على تنفيذ ست دورات تدريبية إقليمية، بدلاً من الدورات الخمس العادية التي تُنظّم كل سنتين، بشأن القضايا الرئيسية المُدرجة على جدول الأعمال الاقتصادي الدولي. وقد استُحدثت أنشطة متعددة السنوات لتنفيذ هذه الدورة التدريبية في كل من موريشيوس وعُمان اللتين انضمت إليهما صربيا مؤخراً. وأشارت إلى أن هذا البرنامج قد أحرز تقدماً كبيراً في استخدام أدوات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، مما أفضى إلى إنشاء نظام إلكتروني للتسجيل في الدورة التدريبية ومنبر إلكتروني للمشاركين في الدورة وتمكينهم من تنزيل المواد التدريبية السابقة لعقد الدورة.

٦٤- وأعرب ممثلان لمجموعتين إقليميتين عن شكرهما للأونكتاد لما يقدمه من مساعدة تقنية، وبخاصة في مجالات النقل المتعدد الوسائط، وتيسير الاستيراد والتصدير، والتدريب في مجال التجارة الإلكترونية، لأن لذلك تأثيراً هاماً على البلدان الواقعة في منطقتيهما.

٦٥- وتحدث رئيس الوحدة الخاصة المعنية بالسلع الأساسية عن الأنشطة والنتائج الرئيسية المتصلة بتنفيذ أحكام ولاية الدوحة المتعلقة بالسلع الأساسية (TD/B/C.I/CRP.3). وتُسلّم هذه الأحكام – الفقرات ٢٧ و٣١'١' و٥٦(ز) و٦١ – بالإشكالية المُزمنة للسلع الأساسية التي لا يزال يواجهها العديد من البلدان النامية المُعتمدة على السلع الأساسية، خصوصاً في أفريقيا وأقل البلدان نمواً. وأضاف قائلاً إن العمل الذي تضطلع به الأمانة في مجال السلع الأساسية يخضع أيضاً لاتفاقات وولايات وقرارات دولية أخرى منها مثلاً الأهداف الإنمائية للألفية، وقرار الجمعية العامة للأمم المتحدة ١٩٠/٦٦ بشأن السلع الأساسية، وبرنامج عمل اسطنبول لصالح أقل البلدان نمواً للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠.

٦٦- وقدّمت الأمانة لمحةً عن الاتجاهات الحديثة في أسواق السلع الأساسية، مثل التحوُّل في رصيد الطاقة العالمي، وثورة الغاز الطّفلي، ومصادر الطاقة المتجددة، ومعادن الأرض النادرة، وتغير المناخ. وبعد ذلك، تم تسليط الضوء على نتائج العمل الرئيسية التي تحققت في إطار الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد - أي البحث والتحليل، وبناء توافق الآراء، والتعاون التقني - بهدف مساعدة البلدان النامية المعتمِدة على السلع الأساسية في تحسين قدراتها على الاستفادة من المكاسب الإنمائية والتصدي للتحديات المواجَهة في مجال إنتاج وتجارة السلع الأساسية.

٦٧- وأعربت ثلاثة وفود عن تقديرها للعمل الذي تضطلع به الأمانة في مجال السلع الأساسية، وحثت الجهات المانحة والبلدان الأعضاء على تقديم دعم مالي لركن العمل المتعلق بالتعاون التقني بحيث تنشأ أوجه تآزر لهذا العمل، خصوصاً مع ركن العمل المتعلق بالبحث والتحليل. ومن شأن هذا أن يساعد في ترجمة أو تفعيل أنشطة البحث والتحليل وتحويلها إلى برامج إنمائية في البلدان النامية المعتمِدة على السلع الأساسية. ولاحظ أحد المندوبين أن من المهم إجراء المزيد من عمليات تقييم أثر برنامج السلع الأساسية في مختلف البلدان وذلك من أجل تقييم مدى فعاليته.

٦٨- وأعرب ممثل إحدى المجموعات الإقليمية عن امتنانه للعمل الذي تضطلع به الأمانة في مجال السلع الأساسية، وذلك بالنظر إلى أن معظم البلدان الأفريقية تعتمد على السلع الأساسية، وبخاصة الصناعات الاستخراجية - النفط والغاز والمعادن - من أجل الحصول على النقد الأجنبي وخلق فرص العمل المحلية وتوليد الدخل. وبالنظر إلى تركُّز معظم الاستثمارات في الصناعات الاستخراجية، فقط طلب أحد الوفود من الأمانة أن تساعد هذه البلدان في اتخاذ تدابير سياساتية كوسيلة لإقامة توازن في الاستثمارات بين القطاعات الإنتاجية، بما في ذلك مصادر الطاقة النظيفة، مثل مصادر توليد الطاقة الشمسية وطاقة الرياح.

٦٩- وتحدث مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية عن سير تنفيذ أحكام ولاية الدوحة المتصلة بالقضايا التجارية والإنمائية الرئيسية (UNCTAD/DITC/2013/1). وسلط المدير الضوء على بضعة نواتج لعمل شعبته، وهو عمل كثيراً ما يُنجز بالتعاون مع منظمات دولية أخرى، مما يدل على درجة التآزر التي تحققت فيما بين الأركان الثلاثة لعمل الأونكتاد. وهذه تشمل الكتيب المعنون *دليل عملي لتحليل السياسة التجارية*، وهو دليل نُشر بالاشتراك مع منظمة التجارة العالمية؛ وتقديم المساعدة التقنية إلى ٢٢ بلداً تسير على طريق الانضمام إلى منظمة التجارة العالمية وذلك من أجل بناء قدراتها في مجال صياغة وتنفيذ السياسات التجارية وقدراتها التفاوضية للمشاركة على نحو فعال في المفاوضات المتعلقة بالانضمام إلى المنظمة؛ ومبادرة الشفافية في التجارة بهدف التصدي للتدابير غير التعريفية؛ وإجراء استعراض نظراء ثلاثي الأطراف لنظم المنافسة في جمهورية تترانيا المتحدة وزامبيا وزمبابوي؛ فضلاً عن استعراض نظراء لنظام المنافسة في

منغوليا؛ وعمليات استعراض قطرية لسياسات الخدمات، وعقد اجتماع خبراء متعدد السنوات بشأن الخدمات والتجارة والتنمية، وتنظيم المنتدى العالمي للخدمات في بيجين؛ وعقد اجتماع لفريق خبراء مخصص بشأن "الاحتياجات المحلية وتدابير الدعم في القطاعات الخضراء: مدى الفعالية الاقتصادية والبيئية والآثار على التجارة"؛ وتنظيم منتدى الأمم المتحدة المعني بمعايير الاستدامة من أجل التصدي لتكاثر المعايير الطوعية. وعلاوة على ذلك، اتخذ الأمين العام للأونكتاد قراراً يقضي بنقل وحدة الشؤون الجنسانية والتنمية من مكتبه إلى شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية، الأمر الذي من شأنه أن يعزز العمل المتعلق بالتجارة والشؤون الجنسانية. وقُدمت معلومات إضافية مفصّلة عن كل مجال من مجالات عمل الشعبة، وكان ذلك موضع تقدير الدول الأعضاء.

٧٠- وأعقب ذلك عرض خاص ومناقشة لدراسة الأونكتاد المعنونة "التنمية الزراعية في المكسيك: رؤى وآفاق" (UNCTAD/DITC/TNCD/2012/2). وعرض مدير شعبة التجارة الدولية في السلع والخدمات والسلع الأساسية مجالات التحليل التي شملتها الدراسة، بالإضافة إلى التوصيات الرئيسية. ثم أدلى بتعليقات كل من نائب الممثل الدائم للمكسيك لدى الأمم المتحدة، والممثل الدائم لبيرو لدى الأمم المتحدة، والممثل الدائم لإثيوبيا لدى الأمم المتحدة. وقد اتسمت الدراسة بالمهنية وبدرجة عالية من التفاصيل التقنية، وانطلقت من منظور شامل ونهج متعدد التخصصات. وساعدت هذه الدراسة في تغيير التصور المحتمل الذي يعتبر المناطق الريفية والزراعة مشكلة وليس فرصة للتنمية. وقد أدى التعاون الابتكاري بين الأونكتاد ومختلف الوكالات في المكسيك، بما فيها وكالات من الحكومة والقطاع الخاص بالإضافة إلى الأوساط الأكاديمية، إلى تحسين نوعية الدراسة وزيادة أهميتها.

٧١- وشدّد المتحدثون على أهمية الزراعة كعنصر أساسي في التنمية والحد من الفقر في المناطق الريفية، ولا سيما في دعم صغار المزارعين والفلاحين، فضلاً عن ضرورة زيادة الاستثمارات العامة في مجال البحث والتطوير في قطاع الزراعة، بما في ذلك الزراعة العضوية/الخضراء وإنتاج الوقود الأحيائي. وهذا يتطلب، في جملة ما يتطلبه، تدعيم وتوسيع المؤسسات القائمة للتمويل البالغ الصغر للمزارعين. ومن الضروري تنفيذ نظام سياسة المنافسة تنفيذاً فعالاً. وشدد المتحدثون أيضاً على أهمية استخدام الزراعة لإنتاج الطاقة المتجددة كمحفز للإنتاج الزراعي والعلاقة بين الزراعة والبيئة، من حيث الإنتاج الزراعي من أجل حماية البيئة، كما في حالة الزراعة العضوية والتجارة البيولوجية. وسلط المتحدثون الضوء على ضرورة عقد اتفاقات لفتح آفاق التجارة في المنتجات الزراعية في ظل قواعد منصفة وتحقيق نتائج عادلة لصالح الجميع، بما في ذلك في إطار جولة الدوحة للمفاوضات الجارية في منظمة التجارة العالمية، فضلاً عن الحاجة إلى الحد من الحواجز، وبخاصة التدابير غير التعريفية، في تجارة المنتجات الزراعية والأمن الغذائي. كما أبرز المتحدثون أهمية تقييم تأثير اتفاقات التجارة الإقليمية على التنمية الزراعية. ومن شأن الاستنتاجات التي خلصت إليها

الدراسة أن تقدم دروساً تستفيد منها البلدان الأخرى المهتمة بتعزيز مساهمة الزراعة في عملية التنمية، خصوصاً لصالح فقراء الأرياف.

واو- مسائل أخرى

(البند ٧ من جدول الأعمال)

٧٢- قدم الرئيس إلى الاجتماع مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للجنة كي تنظر فيه، بما في ذلك بندان موضوعيان اقترحتهما الأمانة لدعم عمل اللجنة وفقاً للمادة ٨ من النظام الداخلي للجان الرئيسية التابعة لمجلس التجارة والتنمية.

٧٣- وقد وافقت اللجنة، في جلستها العامة الختامية المعقودة في ٢١ حزيران/يونيه ٢٠١٣، على مشروع جدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة وتركت البندين الموضوعيين معلقين لمتابعة النظر فيهما من قبل الدول الأعضاء (انظر المرفق الأول). ووفقاً للفقرة ٢٠٤ من اتفاق أكرا، يمكن للدول الأعضاء أن تقدم إلى مكتب مجلس التجارة والتنمية اقتراحاً نهائياً بشأن البنود الموضوعية لكي ينظر فيه المكتب بصورة رسمية.

زاي- اختتام الاجتماع

٧٤- نوهت الدول الأعضاء بروح التعاون البناءة التي سادت خلال المفاوضات وأعربت عن شكرها للرئيس لما أبداه من قيادة مقتدرة لعمل اللجنة مما أفضى إلى اختتام الاجتماع بنجاح. وأعرب الرئيس، لدى اختتامه لأعمال الدورة الخامسة للجنة، عن شكره للدول الأعضاء والأمانة لمساهمتها في نجاح عمل اللجنة.

ثالثاً- المسائل التنظيمية

ألف- افتتاح الدورة

٧٥- افتتح السيد ألفريدو سويسكوم، رئيس لجنة التجارة والتنمية في دورتها الرابعة، الدورة الخامسة للجنة في قصر الأمم، جنيف، في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣.

باء- انتخاب أعضاء المكتب

(البند ١ من جدول الأعمال)

٧٦- انتخبت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية المعقودة في ١٧ حزيران/يونيه ٢٠١٣، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم:

الرئيس:	السيد رضا نجفي (جمهورية إيران الإسلامية)
نواب الرئيس:	سعادة السيد يوليسيس كانتشولا غوتيريز (المكسيك) السيد محسن سيهاب (إندونيسيا) السيد ليولسيجيد تاديسي أبيبي (إثيوبيا) السيدة رهيبا تسيتساني (اليونان) السيدة كاثرين فيبير (سويسرا)
المقررة:	السيدة إريكا كوزيدجي (هنغاريا)

جيم- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

(البند ٢ من جدول الأعمال)

٧٧- أقرت اللجنة، في جلستها العامة الافتتاحية، جدول أعمالها المؤقت (TD/B/C.I/28). وبذلك فقد كان جدول الأعمال كما يلي:

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تقارير اجتماعات الخبراء:

(أ) تقارير اجتماعات الخبراء المتعددة السنوات:

'١' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن التجارة والخدمات والتنمية

'٢' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن السلع الأساسية والتنمية

'٣' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز التكامل والتعاون في الميدان الاقتصادي

'٤' اجتماع الخبراء المتعدد السنوات بشأن تعزيز البيئة الاقتصادية المواتية على جميع المستويات لدعم التنمية الشاملة والمستدامة

(ب) تقرير اجتماع الخبراء بشأن مساهمة السياحة في التنمية المستدامة

٤- تأثير التجارة في العمالة والحد من الفقر

٥- الاتجاهات الرئيسية في النقل الدولي وآثارها على التنمية

٦- تشجيع وتعزيز أوجه التآزر بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

٧- مسائل أخرى

٨- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

دال- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية

(البند ٨ من جدول الأعمال)

٧٨- أذنت اللجنة للرئيس في جلستها العامة الختامية بأن يتولى، على مسؤوليته، وضع التقرير في صيغته النهائية بعد اختتام الاجتماع.

المرفق الأول

مشروع جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة للجنة التجارة والتنمية[٣]

١- انتخاب أعضاء المكتب

٢- إقرار جدول الأعمال وتنظيم العمل

٣- تقارير اجتماعات الخبراء

٤- مستقبل العمل المتعدِّد الأطراف في مجال التجارة في سياق جدول الأعمال الإنمائي العالمي المتطور*

٥- تطوير نظم نقل مستدامة وقادرة على التكيف بالنظر إلى التحديات الناشئة*

٦- تشجيع وتعزيز أوجه التآزر فيما بين أركان عمل الأونكتاد الثلاثة

٧- مسائل أخرى

٨- اعتماد تقرير اللجنة إلى مجلس التجارة والتنمية.

(٣) تدل العلامة (*) على أن البند معلّق بانتظار صدور قرار عن مكتب مجلس التجارة والتنمية.

المرفق الثاني

الحضور[٤]

١- حضر الدورة ممثلون عن الدول التالية الأعضاء في الأونكتاد والأعضاء في اللجنة:

إثيوبيا
إسبانيا
إستونيا
إسرائيل
إكوادور
الإمارات العربية المتحدة
إندونيسيا
أنغولا
أوروغواي
أوزبكستان
إيران (جمهورية - الإسلامية)
أيرلندا
باراغواي
البرازيل
البرتغال
بنغلاديش
بنما
بنن
بوركينا فاسو
بولندا
بيرو
بيلاروس
تايلند
تركيا
توغو
الجزائر
الجمهورية الدومينيكية
جنوب أفريقيا
جنوب السودان
جيبوتي
السودان
سويسرا
صربيا
العراق
غواتيمالا
الفلبين
كازاخستان
كندا
كوت ديفوار
كولومبيا
ليبيا
ليتوانيا
مصر
المغرب
المكسيك
المملكة العربية السعودية
موريشيوس
ميانمار
النمسا
هندوراس
هنغاريا
اليمن
اليونان

٢- وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في دورة اللجنة:

الاتحاد الأفريقي
الاتحاد الأوروبي
منظمة دول شرق الكاريبي
منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

(٤) تتضمن قائمة الحضور هذه المشاركين المسجلين. وللاطلاع على قائمة المشاركين، انظر TD/B/C.I/INF.5.

الاتحاد الاقتصادي والنقدي لغرب أفريقيا

٣- وكانت الوكالات المتخصصة التالية ممثلة في دورة اللجنة:

منظمة العمل الدولية
منظمة التجارة العالمية

٤- وكانت المنظمات غير الحكومية التالية ممثلة في دورة اللجنة:

الفئة العامة

جمعية وحدة وثقة المستهلكين الدولية
مهندسو العالم

الفئة الخاصة

الاتحاد الدولي لرابطات متعهدي الشحن